

البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية

م. د. سعدي احمد حميد الموسوي

Abstract

Commercial banks seek to achieve its strategic goals in a climate Astmari believes her achieve those goals with less risk and the most important areas of investment attractiveness of the banks is the process of credit that is more banking operations profitable granting the same time, the banks maintain a ratio sufficient liquidity to manage activities and other banking operations and exceeded Liquidity risk with an appropriate profit, and acquires Find importance of the importance of bank credit for the financial and banking institutions, which are reflected on the economic performance as a whole as well as the importance of investment banking, which drives the economy and take advantage of the resources available, from here emerged study problem is that commercial banks are suffering in their credit from inability to granting credit or the credit does not rise to achieve profits and raise the investment banking level, and began the study of the assumption that the bank credit positive impact in improving banking investments and achieve profits and study aims to release the role of credit for banks research sample and its impact on investment performance For these banks, and adopted Find the style inductive approach along with standard descriptive statistical approach, the study reached some conclusions and make some recommendations for banks and other Aldrash sample .

المستخلص

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق اهدافها الاستراتيجية في ظل مناخ استثماري يؤمن لها تحقيق تلك الاهداف وبأقل المخاطر ومن اهم مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف هو عملية منح الائتمان الذي يعتبر أكثر العمليات المصرفية تحقيقا للأرباح وبنفس الوقت على المصارف المحافظة على نسبة سيولة كافية لإدارة الأنشطة والعمليات المصرفية الأخرى وتجاوز مخاطر السيولة مع تحقيق أرباح مناسبة ، ويكتسب البحث أهميته من أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية والتي تنعكس على الأداء الاقتصادي ككل وكذلك أهمية الاستثمار المصرفي الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة، من هنا انبثقت مشكلة الدراسة وهي إن المصارف التجارية تعاني في عملياتها الائتمانية من عدم قدرتها على منح الائتمان أو إن الائتمان الممنوح لا يرتقي لتحقيق الأرباح ورفع مستوى الاستثمار المصرفي ، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها إن للائتمان المصرفي انعكاسات ايجابية في الارتقاء بالاستثمارات المصرفية وتحقيق الأرباح وتهدف الدراسة إلى بيان الدور الذي يؤديه الائتمان بالنسبة للمصارف عينة البحث وتأثيره على الاداء الاستثماري لهذه المصارف ، واعتمد البحث على اسلوب المنهج الاستقرائي الوصفي إلى جانب المنهج القياسي الإحصائي ، وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات للمصارف عينة الدراسة وغيرها.

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات وفي كافة المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها إذ أن الائتمان يعبر عن القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للزبائن مقابل تسديدها في المستقبل ، ويعد الاستثمار المالي للمصارف أيضا من أهم المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف من حيث إدارتها والمساهمين فيها والمتعاملين معها وكذلك المهتمين بدراساتها إذ أن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة ، و كذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها. وإن أهمية هذه الدراسة انبثقت من أهمية الائتمان المصرفي إضافة إلى أهمية الاستثمار المصرفي وكذلك أهمية الائتمان المصرفي من ناحية انعكاساته في الاستثمار المصرفي سواء أكان هذا الانعكاس سلبيا أو ايجابيا وقد تكونت الدراسة من أربع مباحث الأول يحتوي على منهجية الدراسة الثاني يشمل الإطار النظري للائتمان المصرفي والاستثمار المصرفي اما المبحث الثالث فانه تضمن الإطار العملي

والتطبيقي للدراسة أما المبحث الرابع فقد احتوى على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة :

واحدة من أهم المشاكل التي تعاني منها المصارف التجارية العراقية هي تحديد مجالات الاستثمار المناسبة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتلك المصارف في ظل بيئة الاعمال المتغيرة التي تعمل فيها تلك المصارف والتي يشوبها عدم الاستقرار والمخاطرة العالية ومن ابرز تلك المجالات هو منح الائتمان بكل انواعه كونه المجال الاستثماري الاكثر جاذبية للمصارف الاستثمارية ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة لتمثل في ثلاث نواحي هي إن معظم المصارف التجارية العراقية تعمل بإيداعات الحكومة والتي تشهد طلب متزايد من قبل الحكومة لغرض تمشية أعمالها مع ضعف مدخرات القطاع الخاص الامر الذي يجعلها تنقيد في منح قروض تتناسب مع المدد الزمنية لتلك الايداعات بالاضافة الى تعثر الديون أي عدم قدرة المستفيدين من القرض من تسديد القرض أو التسهيلات مع الفوائد لاسباب عدم الاستقرار في بيئة العمل وغيرها فضلا عن ضعف القطاع المصرفي واعتماده على التمويل عن طريق مدخراته الخاصة حتى في حالة وجود فرص استثمارية رغم قلتها، هذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى تسببت في بروز مشكلة المخاطرة التي تصاحب عملية منح الائتمان المصرفي والذي بدوره يترك انعكاسات على مستويات الاستثمار المصرفي.

ثانياً: أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمؤسسات المصرفية والمالية بالاضافة الى الاهمية الكبرى للاستثمار المصرفي لذا برزت اهمية الدراسة في كونها محاولة لبحث العلاقات الرابطة بين الائتمان والاستثمار في المصارف التجارية من خلال نظرة فلسفية لمدى الانعكاسات التي يتركها الائتمان ومستوياته على الاستثمار في المصارف .

ثالثاً : الأهداف المتوخاة من الدراسة :

تسعى الدراسة من خلال منهجيتها وجانبها النظري والتحليلي والتطبيقي لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في عرض وتحليل البعد الفلسفي للائتمان المصرفي ومزاياه وأشكاله ومخاطرة وطرق قياسه نظري بالاضافة الى التعريف بالاستثمار المصرفي واهمية وفلسفة تلك الاهمية بالنسبة للمصارف التجارية بالاضافة للتعرف على ابرز المؤشرات المالية ومنها مؤشرات الربحية التي يمكن ان تعطي صورة عن مدى نجاح الاستثمار

المصرفي كما تهدف الدراسة الى بيان الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث والمجتمع ، كما هدفت الدراسة الى الوصول إلى بعض التوصيات والمقترحات لتطوير عملية منح الائتمان والمساهمة في تطوير اساليب العمل والاستثمار في المصارف التجارية العراقية .

رابعاً: فرضية الدراسة :

استنادا لمشكلة الدراسة واهميتها وبغية تحقيق الاهداف المرجوة منها تم صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة اعتقادا منها انها ترتقي لحل مشكلة الدراسة والتي تنص (إن للائتمان المصرفي انعكاسات ايجابية في الارتقاء بالاستثمارات المصرفية وتحقيق الأرباح) .

خامساً: اسلوب الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اسلوب المنهج الاستقرائي الوصفي إلى جانب المنهج القياسي الإحصائي ، في تحليل البيانات المتوفرة حول المشكلة ولبحث وتحليل العلاقات الرابطة والاثر بين متغيرات الدراسة .

سادساً: حدود الدراسة :

١ - الحدود المكانية للدراسة :

الحدود المكانية للدراسة تحددت في المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عشرة مصارف منها على وفق آليات العينة العمدية لاختبار وتحليل فرضية الدراسة فيها وتعميم ابرز استنتاجاتها وتوصياتها .

٢ - الحدود الزمانية للدراسة :

تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للدراسة في سلسله زمنية تمتد للفترة من السنة (٢٠٠٥) ولغاية السنة (٢٠١٠) .

المبحث الثاني : الاطار النظري والفلسفي للدراسة

أولاً: الائتمان المصرفي :

١- مفهوم الائتمان المصرفي:

بصورة عامة فان الائتمان يعرف على انه سماح المنشأة لزبائنها بتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها او بتقديمها بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع او استفادتهم من الخدمات (النعمي واخرون ، ٢٠٠٩ : ٢٩٣) وإن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتّمه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده(الزوام ، ٢٠٠٩ : ٥)، ويعرف الائتمان على انه

قابلية الحصول على ثروة أو الحق فيها مقابل الدفع في المستقبل (الشماع ١٩٧٥: ٤٦٢) وكذلك يعرف على انه منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها دفع الدين (الاشقر ٢٠٠٩: ١٨) ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال الحاضر مقابل الحصول على مقدار من المال وغالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل (احمد ٢٠٠٨: ١٢٣) ويعرف الائتمان المصرفي على انه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد (الجزائري ٢٠٠٨: ٦٩) وعرفه السيبي على انه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة يتفق عليها ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (السيبي ١٩٩٨: ٤٤)، ومن التعاريف اعلاه يمكن صياغة التعريف الاجرائي للائتمان على ان الائتمان المصرفي يعرف على أنه عبارة عن منح قرض أو تقديم تسهيل لزبون أو منشأة مقابل تسديده في المستقبل إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه.

٢ - أشكال الائتمان المصرفي:

أشارت الكثير من الدراسات والابحاث في الفكر المالي والمصرفي ان للائتمان المصرفي عدة اشكال منها :

أ- الائتمان النقدي: هو الائتمان الذي يقدم بصورة مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل:

(١) القروض: إن القروض تعتبر من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي الذي يقدم بصورة مباشرة للزبون ويعرف القرض بصورة عامة على انه إمكانية شراء مادة أو استئانة مبلغ بموجب وعد بالسداد (الرفاعي ٢٠٠٨: ١٤٦) ، إن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحاً للمصارف وان منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع (الجزار ١٩٩٣: ٧٢) .

(٢) السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية إلى موظفيها و زبائنها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة (الجزائري ٢٠٠٨: ٧١) .

(٣) عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بمقتضاها تحت تصرف زبونه قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني) ودون انتظار أجل السداد ويقوم المصرف بتحمل أجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمة في موعدها.

(٤) الدفع من تحت الحساب: يسمح البنك لزبونه أن يصبح حسابه مدينة في حدود مبلغ معين أي أن يغطي الحساب في حدود معينة. (عوض الله والفولي، ٢٠٠٣: ١٠٧)

ب- الائتمان التعهدي: هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية الغير المباشرة ويشمل:

١. الاعتماد المستندي: هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية أي إن المصرف يضم ذمته إلى ذمة الزبون في أداء الالتزامات التي تتجم عن هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير (خلف، ٢٠٠٦: ١٠٨).

٢. خطاب الضمان: تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة احد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث (الشريف، ٢٠١٠: ٣٧٨).

٣. بطاقة الائتمان: هي البطاقة التي تصدرها المصارف تمكن حاملها الحصول على حاجياته من البضائع ديناً (الاشيقر، ٢٠٠٩: ١٩).

ج- الائتمان الاجاري: يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن عدد الأصل و نوعه ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيله إلى المستفيد منه و في نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه (الجزائري، ٢٠٠٨: ٧٢).

٣- أسس منح الائتمان وشروطه:

إن منح الائتمان يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها هي: (الديغم واخرون، ٢٠٠٦: ١٩٥) (شقير واخرون، ٢٠٠٨: ١١٧).

أ. الأمان: يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف أي انه والاطمئنان بان هذا القرض الممنوح سوف يسترد في المدة المحددة إضافة إلى الفوائد المترتبة بذمة الزبون.

ب. الربح: يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباح صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

- ج. السيولة: إن المصرف مانح الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.
- د. التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقاً مع سياسة الدولة الاقتصادية.

٤- تصنيف الائتمان المصرفي: يمكن تصنيف الائتمان المصرفي إلى :

أ: الائتمان المصرفي من حيث الغرض منه يصنف الى : (شقير واخرون ٢٠٠٨: ١١٧).

(١) الائتمان المصرفي للأغراض الاستهلاكية: يكون هذا الائتمان عبارة عن قروض أو سلف تمنح للأغراض الاستهلاكية كـ شراء منزل أو سيارة أو بعض السلع المعمرة أو غيرها وان المصارف تطلب أسعار فائدة أعلى لهذه النوع من القروض لأنه تتضمن مخاطرة أعلى.

(٢) الائتمان المصرفي للأغراض الإنتاجية: يكون في هذا النوع من الائتمان الغرض منه إنتاجاً أي لغرض زيادة الإنتاج أو لزيادة المبيعات كـ شراء المواد الخام أو الآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية وهذا النوع من الائتمان يكون فيه دعم للاقتصاد الوطني.

(٣) الائتمان المصرفي للأغراض التجارية: في مثل هذا النوع من الائتمان الممنوح يكون فيه استفادة لتمشية العمليات التجارية المختلفة وكذلك تداول السلع محلياً ودولياً أي في عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيل العمليات التجارية.

ب: الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية يصنف الى : (ال علي ٢٠٠٢: ٢١٧)

(١) الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري: يعطى هذا النوع من الائتمان لتمويل شراء ارض أو بناءها أو شراء مبنى وتعطى لمدة تفوق العشرة سنين وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بمنح هذا النوع من التسهيلات.

(٢) الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي: هو الائتمان الذي يمنح للحرفيين والمصانع وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة.

(٣) الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي: يمنحها المصرف الزراعي وتقدم للمزارعين وان لهذا النوع من الائتمان مخاطرة من جهة تذبذب العوامل الجوية.

ج: الائتمان المصرفي من حيث المدة الزمنية يصنف الى : (شقير واخرون ٢٠٠٨: ١١٨)

(١) قصير الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة تكون أقل من سنة واحدة.

(٢) متوسط الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة أكثر من سنة وأقل من خمسة سنين.

(٣) طويل الأجل: هو الائتمان الذي يمنح لمدة طويلة أي أكثر من خمسة سنين.

د: الائتمان المصرفي من حيث الضمان:

(١) بدون ضمانات: هو الائتمان الذي يمنح على أساس السمعة أو العلاقات الشخصية.

(٢) بضمانات: يعد الضمان وسيلة تعطي المصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد ومن أهم هذه الضمانات هي الكمبيالات المحلية والكمبيالات الخارجية أو الأوراق المالية أو بضائع أو خطابات ضمان (السيسي، ١٩٩٨، ١٢٤)

٥- مخاطر الائتمان:

تعرف المخاطرة بأنها احتمال توقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع (العجلواني، ٢٠١٠، ٤٢١) وكذلك تعرف بأنها عوامل خارجية سلبية محتملة يتوقع إن تحدث تأخيرا شديدا في تحقيق الأهداف وإن تحول دون تحقيقها (الشويكي، ٢٠٠٦، ٢٨٥) وتعرف أيضا على أنها أي عنصر قد يؤدي إلى الإضرار أو الإخفاق في تحقيق الأهداف (فريج، ٢٠٠٧، ٥٤) أما مخاطر الائتمان فهي ما قد يتعرض إليه المصرف مانح الائتمان من خسارة نتيجة عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ بنود التعاقد (الرفاعي، ٢٠٠٨، ١٤٧) وكذلك تعرف بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، وإن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات والتعهدات والتمويل الخارجي أو التجاري أو عمليات صرف أو إيداعات لدى المصارف (السيسي، ١٩٩٨، ١١١) وإن المخاطر التي تؤثر على المصارف في منح الائتمان متعددة يمكن إجمالها في الآتي:

أ. مخاطر البيئة الخارجية: هي المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف والتي ليس له القدرة على التأثير فيها أو السيطرة عليها وإن كان ذلك لا يعني عدم توفر الأدوات والوسائل لمواجهة أو التكيف معها وتتناثر هذه المخاطر بالتشريعات الحكومية والرقابة والإشراف (العجلواني، ٢٠١٠، ٤٢٢).

ب. مخاطر البيئة الاقتصادية: وتسمى المخاطر النظامية لمنح القروض وتتضمن متغيرات عوامل السوق وأسعار الفائدة و مخاطر التضخم والكساد والتعامل بالعملات الأجنبية والمنافسة الدولية والعملة والانفتاح الاقتصادي.

ج. مخاطر المركز المالي للزبون: وتسمى المخاطر غير النظامية وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الائتمان للزبون معين نتيجة لاختلال في المركز المالي للزبون كانهخفاض الأرباح أو انعدامها أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها ، فبذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه.

ثانياً: الاستثمار المصرفي:

١ - مفهوم الاستثمار المصرفي:

يعرف الاستثمار المصرفي بأنه تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها في الاصول المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الاموال والاستثمار اما ان يكون فرديا او متعددًا ويقصد بالاستثمار الفردي شراء اصل واحد فقط حتى لو تكررت الوحدات المشتراة من هذه الاصول بينما يكون الاستثمار متعددًا اذا شمل نوعين او اكثر من الاصول وما يسمى بمحفظة الاستثمار. (ابو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٠٢). والبعض يرى الاستثمار على انه تخصيص او توزيع اموال الشركة في هيكل استثماراتها ويعني اختيار هيكل استثمارات الشركة وكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الاجل وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة ، يعتبر هذا الاختيار ذو اهمية كبيرة لتأثيره على سيولة وربحية الشركة فاذا كانت الموجودات المتداولة تشكل نسبة كبيرة من الهيكل الاستثماري للشركة فهذا يعني ان سيولة الشركة عالية الا ان ربحيتها ستكون محدودة ، ويحصل العكس عندما تكون الموجودات الثابتة تشكل النسبة العالية من مجمل موجودات المنشأة عندها تزداد ربحية الشركة ولكن سيولتها ستكون متدنية. (العامري ، ٢٠١٣ : ٢٧) كما ان الاستثمار في الاوراق المالية يعتبر توظيف للاموال الفائضة عن حاجة المصرف الحالية في شراء اوراق مالية املا في الحصول على عوائد مستقبلية. وان القرارات الاستثمارية الرشيدة التي يتخذها المصرف للاستثمار في الاوراق المالية تستند على دراسة وتحليل متغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمنظمات المصدرة لتلك الاوراق وذلك للوقوف على الفرص والتهديدات التي تواجهها ونقاط القوة والضعف التي تعاني منها ومن خلال هذا التحليل يمكن للمصرف التعرف بدقة على اثر تلك المتغيرات في حجم التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من والى المصرف. (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٨ : ١٥٩) ووفقا لمقتضيات الامان ينبغي على المصارف التجارية الابتعاد عن الاستثمارات التي يتعرض عائداتها الدوري لتقلبات شديدة وتلك التي قد تتعرض قيمتها السوقية لانخفاض كبير قد يترتب عليه فشل المصرف في استرداد قيمة امواله التي استثمر فيها ، وهذا الاتجاه

يحمل في طياته دعوة الى المصارف لكي تزيد استثماراتها في الاوراق المالية التي تمثل صكوك مديونية كالسندات المختلفة وشهادات الايداع وتقلل استثماراتها في الاوراق المالية التي تمثل صكوك ملكية كالأسهم العادية والممتازة. (هندي، ٢٠٠١: ١٣٢) وان المصارف يجب عليها ان تعتمد بشكل كبير على الافق الاستثماري الذي يعني هل ان استثماراتها ستكون طويلة الاجل ام تكون قصيرة الاجل لان الاستثمارات طويلة الاجل عادة تكون مخاطرتها اكبر من الاستثمارات قصيرة الاجل التي تكون فيها درجة امان اكبر من الاستثمارات طويلة الاجل. Brigham & Houston (2009 : 213).

٢ - اهمية الاستثمار المصرفي:

للاستثمار اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فهو الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة ويوفر المنتجات سلعا كانت ام خدمات ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها ، اما بالنسبة لأهمية الاستثمار في العمل المصرفي فان الاستثمارات المصرفية تعد الاتجاه الثاني لتوظيف الاموال في المصرف بعد الائتمان ولا بد من ادارتها بصورة صحيحة محققة اهداف المصرف والتي هي الربحية والسيولة والامان. (سعيد، ٢٠١٣: ٢٧٤).

٣ - المؤشرات المالية كأداة لتقييم الاستثمارات المصرفية :

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف ، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة و ملائمة المؤشرات المالية و قابليتها على قياس الأداء بشكل سليم) فهد ، ٢٠٠٩: ٥٧ (ويعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وان هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية ومنها (مؤشرات الربحية مؤشرات السيولة ومؤشرات ملاءة رأس المال ومؤشرات نسب توظيف رأس المال) إلا أننا سنتطرق إلى مؤشرات الربحية كونها المؤشرات الأكثر ملائمة لقياس وتحليل نتائج الاستثمار في المصارف التجارية .

٤ - مؤشرات الربحية كأداة لتقييم الاستثمارات :

تعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

(١) العائد على حق الملكية (ROE):

هو مقياس يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية وهو يعطي صورة لنجاح الاستثمار في المصرف (Geitman, 2006 :69) وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى (تيم، ٢٠٠٩: ٥٢) ويمكن حساب هذا المؤشر من قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية وكالاتي: (Lashor, 2008 :90)

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

وكلما يرتفع هذا العائد في مصرف ما فانه يشير الكفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباحا و عوائد مالية للمستفيدين.

(٢) العائد على الموجودات (ROA):

هو مقياس يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها وهذا العائد يدعى أيضا بالعائد على الاستثمار (ROI) (Geitman, 2006 :68)، وان المصارف تبحث دائما عن الزيادة في هذا العائد لأنه مقياس لربحية كافة الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتحسب هذه النسبة من تقسيم صافي الدخل بعد الضرائب على الموجودات الكلية (العامري، ٢٠٠٧: ١١٧) وكالاتي: (Weaver & Weston, 2008 :214)

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مج الموجودات}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي أرباح في استثمار موجودات.

(٣) مضاعف الملكية (EM):

تبين قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي ، أي تمويل بالديون ، مقارنة بحقوق الملكية ، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية ومن ثم فان إدارات المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي- وهي الأموال ذات الكلفة الثابتة أو المنخفضة - لزيادة العائد على حقوق الملكية إلى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية(الخالدي، ٢٠٠٨: ١٥٢) وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي يضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي ، وهي تشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك (المودعين والمستثمرين الخارجيين) فيه (العجلواني، ٢٠١٠: ٤١٠) ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية وفق الصيغة الآتية: (Rose. 2002 :157)

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{الموجودات الكلية}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

(٤) معدل العائد على الودائع (ROD):

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي ينجح في الحصول عليها (ال على ٢٠٠٢: ٣٠٠) ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموعة الودائع وكما في المعادلة الآتية: (الصائع و ابو حمد، ٢٠٠٦: ١١٢)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{الضريبة بعد الربح صافي}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح.

(٥) العائد على الأموال المتاحة (ROR):

هذا المؤشر يقيس صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة ، يقاس بقسمة صافي الربح على الودائع وحق الملكية وكالاتي : (ال على ٢٠٠٢: ٣٠٠)

$$\text{العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع + حق الملكية}}$$

المبحث الثالث : الإطار التحليلي والتطبيقي للدراسة

أولاً: تحليل الائتمان المصرفي وأثره في مؤشرات الربحية بالنسبة للمصارف منفردة:

في تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث نستخدم معامل بيرسون للارتباط الذي يبين العلاقة السببية بين متغيرين وكالاتي:

(١) مصرف بغداد (BBOB):

عند النظر إلى الجدول رقم (١) نجد إن الائتمان الكلي الممنوح في مصرف بغداد لسنة ٢٠١٠ أفضل من السنوات الأخرى ولكن إن حجم الائتمان الممنوح لسنة ٢٠١٠ اثر على مؤشرات الاستثمار فقط في مؤشر مضاعف الملكية ايجابيا ولم يؤثر في المؤشرات الأخرى ولكن عند قياس مؤشرات الاستثمار نجد إن سنة ٢٠٠٧ أفضل استثمار بالنسبة لأغلب المؤشرات وهذا ما يدل عليه معامل الارتباط لكل مؤشر على حدة مع الائتمان الممنوح فوجد إن الارتباط بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الربحية في أربع مؤشرات سالبة وفي واحد فقط موجبة وهذا يدل على إن مؤشرات الربحية لمصرف بغداد قد تأثرت بحجم الائتمان الممنوح ولكن كان تأثيرا سلبيا أي إن الارتباط كان ارتباط عكسي .

جدول(1)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف بغداد

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	68,642,221,000	0.7%	4.5%	6.0	1.0%	0.8%
2006	48,516,563,000	2.9%	18.3%	6.3	4.0%	3.3%
2007	58,101,383,000	6.2%	42.5%	6.9	8.8%	7.3%
2008	47,367,118,000	4.0%	31.4%	7.8	5.4%	4.6%
2009	79,504,860,000	2.3%	21.9%	9.4	2.8%	2.5%
2010	180,800,066,000	1.7%	16.2%	9.6	2.0%	1.8%
المتوسط الحسابي	80,488,701,833	3.0%	22.5%	7.7	4.0%	3.4%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.42	-0.31	0.68	-0.45	-0.43
المصدر: من اعداد الباحث						

٢) مصرف الشرق الأوسط (BIME):

عند النظر الى الجدول رقم (٢) نشاهد ان أفضل السنوات بالنسبة للاستثمار هي سنة 2007 لان فيها ثلاث مؤشرات مرتفعة بينما أكثر السنوات منح فيها المصرف ائتمان كانت سنة 2010 وكذلك عند اخذ معامل الارتباط للائتمان المصرفي مع مؤشرات الاستثمار نجد ان جميع الارتباطات سالبة أي إن العلاقة عكسية بين الائتمان ومؤشرات الاستثمار وبهذه النتائج للارتباط فانه يعني ارتباط سلبي وما يعكس اثره على الاستثمار المصرفي سلبيا.

جدول(2)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف الشرق الأوسط

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	26,569,878,248	2.6%	55.4%	21.3	3.0%	2.8%
2006	21,815,832,536	1.3%	14.0%	11.1	1.6%	1.4%
2007	18,501,617,618	2.8%	37.3%	13.1	3.5%	3.2%
2008	16,538,682,186	2.3%	31.6%	13.6	3.1%	2.8%
2009	63,799,904,195	2.0%	20.0%	10.1	2.4%	2.2%
2010	142,631,093,952	1.4%	12.4%	8.8	1.8%	1.5%
المتوسط	48,309,501,456	2.1%	28.4%	13.0	2.6%	2.3%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.55	-0.54	-0.54	-0.55	-0.58
المصدر: من اعداد الباحث						

٣) مصرف بابل (BBAY):

عند النظر لنتائج الجدول رقم (٣) الخاص بمصرف بابل وللائتمان المصرفي ومؤشرات الاستثمار نجد إن أكثر السنوات منح فيها المصرف ائتمان كانت سنة 2005 بينما كانت 2007 أفضل السنوات بالنسبة للاستثمار لان فيها أربع مؤشرات مرتفعة أي إنها أفضل سنة من ناحية الربحية وكذلك عند اخذ معامل الارتباط للائتمان المصرفي مع مؤشرات الربحية نجد إن جميع الارتباطات سالبة أي إن العلاقة عكسية بين الائتمان ومؤشرات الربحية أي كلما زاد منح الائتمان قلت الربحية وانعكاسه يكون سلبا على الاستثمار المصرفي.

جدول(3)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف بابل

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	28,494,380,586	3.3%	7.7%	2.3	6.7%	3.6%
2006	27,546,510,135	4.8%	11.9%	2.5	9.9%	5.4%
2007	19,930,112,932	5.7%	15.8%	2.7	10.5%	6.3%
2008	8,907,124,274	5.3%	21.8%	4.1	8.2%	6.0%
2009	13,868,831,991	2.6%	8.6%	3.4	3.9%	2.7%
2010	28,141,538,692	2.5%	10.0%	4.0	3.7%	2.7%
المتوسط الحسابي	21,148,083,102	4.0%	12.6%	3.2	7.2%	4.4%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.31	-0.66	-0.53	-0.03	-0.30
المصدر: من اعداد الباحث						

٤) مصرف الوركاء (BWA):

يتبين من الجدول رقم (٤) إن الائتمان الكلي الممنوح لمصرف الوركاء لسنة ٢٠٠٩ أفضل من السنوات الأخرى ولكن عند قياس مؤشرات الربحية نجد إن سنة ٢٠٠٦ أفضل استثمارات بالنسبة لثلاث مؤشرات وهذا الذي دل عليه معامل الارتباط لكل مؤشر على حدة مع الائتمان الممنوح فوجد إن الارتباط بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الربحية في أربع مؤشرات سالب وفي مؤشر واحد فقط موجب .

جدول(4)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف الوركاء

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	68,245,466,965	3.0%	42.6%	14.0	5.5%	4.8%
2006	99,625,200,122	3.6%	44.1%	12.2	6.7%	5.8%
2007	190,808,087,884	0.4%	5.1%	13.7	0.8%	0.7%
2008	455,497,622,452	1.4%	39.8%	29.4	2.8%	2.6%
2009	630,144,718,427	3.4%	44.4%	13.1	4.6%	4.2%
2010	537,589,415,104	0.5%	2.9%	6.0	0.7%	0.5%
المتوسط	330,318,418,492	2.0%	29.8%	14.7	3.5%	3.1%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.21	-0.13	0.05	-0.41	-0.38
المصدر: من اعداد الباحث						

٥) مصرف الاقتصاد (BEFI):

في الجدول رقم (٥) نجد إن الائتمان الكلي الممنوح لمصرف الاقتصاد لسنة ٢٠١٠ أفضل من السنوات الأخرى ولكن إن حجم الائتمان الممنوح لسنة ٢٠١٠ اثر على مؤشرات الاستثمار لهذا المصرف ايجابيا فقط في مؤشر العائد على حق الملكية واثار سلبيا في المؤشرات الأخرى ولكن عند قياس مؤشرات الربحية نجد إن سنة ٢٠٠٦ أفضل ربحية بالنسبة لثلاث مؤشرات وهذا الذي دل عليه معامل الارتباط لكل مؤشر على حدة مع الائتمان الممنوح فوجد إن الارتباط بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الربحية في أربع مؤشرات سالب وفي واحد فقط موجب وهذا يدل على إن مؤشرات الربحية لمصرف الاقتصاد قد تأثرت بحجم الائتمان الممنوح ولكن كان تأثيرا سلبيا قويا أي إن الارتباط كان ارتباط عكسي كلما زاد الائتمان في مصرف الاقتصاد انخفض الاستثمار المصرفي له.

جدول(5)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الاداء المالي لمصرف الاقتصاد

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	1,219,343,031	8.8%	107.9%	12.3	10.8%	9.8%
2006	1,375,239,414	15.0%	55.2%	3.7	30.8%	19.8%
2007	4,146,785,587	10.8%	35.7%	3.3	22.1%	13.6%
2008	24,375,770,141	11.0%	67.9%	6.2	16.3%	13.1%
2009	67,498,282,721	4.1%	12.0%	3.0	7.2%	4.5%
2010	138,088,913,582	4.1%	17.0%	4.1	7.1%	5.0%
المتوسط الحسابي	39,450,722,413	8.9%	49.3%	5.4	15.7%	11.0%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية						
المصدر: من اعداد الباحث						

٦) مصرف الشمال (BNOR):

عند مشاهدة نتائج الجدول رقم (٦) نجد إن أكثر السنوات منح فيها المصرف ائتمان كانت سنة ٢٠١٠ بينما كانت ٢٠٠٧ أفضل السنوات بالنسبة للاستثمار لان فيها ثلاث مؤشرات مرتفعة ولكن عند اخذ معامل الارتباط للائتمان المصرفي مع مؤشرات الاستثمار نجد إن الارتباط مع مؤشرين يساوي (٠) أي إن الائتمان في مصرف الشمال لا يوجد لديه تأثير في هذين المؤشرين (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الأموال المتاحة) لا سلبا ولا إيجابا ولكنه اثر في باقي المؤشرات في واحد سلبيا وفي اثنين ايجابيا.

جدول(6)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف الشمال

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	11,007,172,442	3.1%	15.4%	5.0	4.3%	3.3%
2006	20,003,507,672	3.6%	12.0%	3.3	6.1%	4.0%
2007	00,044,602,567	5.9%	10.2%	3.1	13.2%	7.7%
2008	70,509,215,011	4.9%	17.2%	3.5	7.7%	5.3%
2009	116,479,530,471	4.2%	21.5%	5.2	5.9%	4.6%
2010	223,799,697,340	3.4%	29.9%	0.9	4.2%	3.7%
المتوسط الحسابي	09,050,634,317	4.2%	19.0%	4.0	6.9%	4.0%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية						
المصدر: من اعداد الباحث						

٧) مصرف سومر (BSUC):

في مصرف سومر نجد إن الائتمان الكلي الممنوح لسنة ٢٠١٠ أفضل من السنوات الأخرى ولكن عند قياس مؤشرات الاستثمار نجد إن سنة ٢٠٠٩ أفضل بالنسبة لأربع مؤشرات وهذا الذي دل عليه معامل الارتباط لكل مؤشر على حدة مع الائتمان الممنوح فوجد إن الارتباط بين الائتمان المصرفي ومؤشرات الاستثمار في جميع المؤشرات سالب وفي هذا يدل على إن مؤشرات الاستثمار قد تأثرت بحجم الائتمان الممنوح ولكن كان تأثيرا سلبيا ضعيف جدا يكاد ينعدم الارتباط أي إن الارتباط كان ارتباط عكسي كلما زاد الائتمان في مصرف سومر انخفض الاستثمار المصرفي له وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٧).

جدول (7)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف سومر

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	16,756,347,356	4.5%	6.6%	1.5	14.6%	4.6%
2006	15,065,824,673	3.3%	6.0%	1.8	9.4%	3.7%
2007	11,857,924,079	3.4%	7.6%	2.2	9.6%	4.3%
2008	16,750,012,778	1.3%	2.3%	1.7	4.5%	1.5%
2009	46,974,159,015	5.4%	10.3%	1.9	17.8%	6.5%
2010	49,182,148,795	0.5%	0.8%	1.7	1.5%	0.5%
المتوسط الحسابي	26,097,736,116	3.1%	5.6%	1.8	9.6%	3.5%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.09	-0.08	-0.11	-0.02	-0.06
المصدر: من اعداد الباحث						

٨) مصرف الخليج (BGUC):

يتبين من الجدول رقم (٨) ان أكثر السنوات منح فيها المصرف ائتمان كانت سنة ٢٠١٠ بينما كانت ٢٠٠٨ أفضل السنوات بالنسبة للاستثمار لان فيها جميع مؤشرات الربحية مرتفعة أي إنها أفضل سنة من ناحية مؤشرات الربحية وكذلك عند اخذ معامل الارتباط للائتمان المصرفي مع مؤشرات الاستثمار نجد إن جميع الارتباطات سالبة أي إن كلما زاد منح الائتمان قل الاستثمار المصرفي.

جدول(8)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف الخليج

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	8,739,417,071	3.3%	14.5%	4.4	7.9%	5.1%
2006	16,443,532,924	3.3%	12.1%	3.7	5.0%	3.5%
2007	15,765,928,834	3.5%	22.2%	6.3	4.7%	3.9%
2008	21,220,899,370	6.4%	61.6%	9.6	9.3%	8.1%
2009	36,585,535,538	3.1%	16.0%	5.2	4.3%	3.4%
2010	45,873,603,563	2.3%	10.8%	4.8	3.2%	2.5%
المتوسط	24,104,819,550	3.6%	22.9%	5.7	5.7%	4.4%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية						
المصدر: من اعداد الباحث						

٩) مصرف الائتمان (BROI):

في الجدول رقم (٩) نجد إن الائتمان الكلي الذي منحه مصرف الائتمان لسنة ٢٠٠٥ أفضل من السنوات الأخرى ولكن عند قياس الاستثمار نجد إن سنة ٢٠٠٧ أفضل بالنسبة لثلاث مؤشرات وهذا الذي دل عليه معامل الارتباط اذ كلما زاد الائتمان في مصرف الائتمان انخفض الاستثمار .

جدول(9)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية لمصرف الائتمان

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	28,530,222,673	3.0%	25.8%	8.6	3.7%	3.2%
2006	24,029,301,920	4.0%	57.1%	14.3	4.7%	4.3%
2007	19,009,858,240	6.1%	44.0%	7.2	8.7%	7.3%
2008	5,090,931,736	5.5%	26.4%	4.8	8.8%	6.6%
2009	11,729,137,793	2.5%	10.5%	4.3	4.0%	2.9%
2010	13,847,732,453	1.6%	9.7%	5.9	2.3%	1.8%
المتوسط	17,039,530,803	3.8%	28.9%	7.5	5.3%	4.4%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية						
المصدر: من اعداد الباحث						

١٠) مصرف الاتحاد (BUOI):

عند مشاهدة نتائج الجدول رقم (١٠) نلاحظ إن أكثر السنوات منح فيها المصرف ائتمان كانت سنة ٢٠١٠ وهي السنة التي كان فيها الاستثمار

مرتفع أيضا لان فيها أربع مؤشرات مرتفعة أي إنها سنة ٢٠١٠ أفضل سنة من ناحية الاستثمار والائتمان المصرفي و عند اخذ معامل الارتباط نجد إن بزيادة الائتمان يتحسن الاستثمار للمصرف.

جدول (10)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية المالي لمصرف الاتحاد

السنوات	الائتمان الممنوح	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
2005	507,883,037	0.4%	0.4%	1.0	15.1%	0.4%
2006	184,360,810	3.8%	4.1%	1.1	75.3%	3.9%
2007	211,352,417	5.6%	8.3%	1.5	33.7%	6.7%
2008	3,746,344,960	3.9%	6.4%	1.7	12.6%	4.3%
2009	13,131,581,473	3.0%	7.1%	2.4	5.6%	3.1%
2010	39,432,179,181	8.3%	17.5%	2.1	20.7%	9.5%
المتوسط	9,535,616,980	4.2%	7.3%	1.6	27.2%	4.7%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		0.71	0.89	0.66	-0.30	0.69
المصدر: من اعداد الباحث						

ثانيا: تحليل الائتمان المصرفي في مؤشرات الربحية بالنسبة للمصارف مجتمعة:

يتبين من الجدول رقم (١١) الذي يعرض المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي الممنوح وكذلك المتوسط الحسابي لمؤشرات الاستثمار النتائج الاتية :

١. معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي ومعدل العائد على الموجودات: إن معامل الارتباط بينهما يبلغ (-0.35-) أي انه ارتباط سالب وهذا يعتبر علاقة عكسية بين المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي والاستثمار للمصارف عينة البحث وبذلك فانه كلما زاد الائتمان قل معدل العائد على الموجودات.

٢. معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي ومعدل العائد على حق الملكية: إن معامل الارتباط بينهما يبلغ (0.24) أي انه ارتباط موجب ضعيف وهذا يعتبر علاقة طردية بين المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي والاستثمار للمصارف عينة البحث وبذلك فانه كلما زاد الائتمان زاد معدل العائد على حق الملكية ولكن بمعدل اقل من زيادة الائتمان.

٣. معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي ومضاعف الملكية: إن معامل الارتباط بينهما يبلغ (0.70) أي انه ارتباط موجب قوي وهذا يعتبر علاقة طردية بين المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي

والاستثمار للمصارف عينة البحث وبذلك فانه كلما زاد الائتمان زاد معدل العائد على مضاعف الملكية.

٤. معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي ومعدل العائد على الودائع: إن معامل الارتباط بينهما يبلغ (-0.35) أي انه ارتباط سالب وهذا يعتبر علاقة عكسية بين المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي والاستثمار للمصارف عينة البحث وبذلك فانه كلما زاد الائتمان قل معدل العائد على الودائع.

٥. معامل الارتباط بين الائتمان المصرفي ومعدل العائد على الأموال المتاحة: إن معامل الارتباط بينهما يبلغ (-0.23) أي انه ارتباط سالب وهذا يعتبر علاقة عكسية بين المتوسط الحسابي للائتمان المصرفي والاستثمار للمصارف عينة البحث وبذلك فانه كلما زاد الائتمان قل معدل العائد على الأموال المتاحة.

مما تقدم نستطيع القول بان الائتمان المصرفي اثر في الاستثمار المالي للمصارف ولكن كان التأثير متفاوت من مؤشر لآخر فمن المؤشرات اثر عليه الائتمان المصرفي تأثيراً ايجابياً قوياً كمضاعف الملكية ومنها اثر عليه الائتمان تأثيراً ايجابياً ضعيفاً كمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية ومن مؤشرات الاستثمار اثر عليه الائتمان سلبياً .

جدول (11)

الائتمان الممنوح ومؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث

المتوسط المصارف	الائتمان النقدي	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	مضاعف الملكية	معدل العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة
بغداد	80,488,701,833	3.0%	22.5%	7.7	4.0%	3.4%
الشرق الأوسط	48,309,501,456	2.1%	28.4%	13.0	2.6%	2.3%
بابل	21,148,083,102	4.0%	12.6%	3.2	7.2%	4.4%
الوركاء	330,318,418,492	2.0%	29.8%	14.7	3.5%	3.1%
الاقتصاد	39,450,722,413	8.9%	49.3%	5.4	15.7%	11.0%
الشمال	89,950,634,317	4.2%	19.0%	4.8	6.9%	4.8%
سومر	26,097,736,116	3.1%	5.6%	1.8	9.6%	3.5%
الخليج	24,104,819,550	3.6%	22.9%	5.7	5.7%	4.4%
الائتمان	17,039,530,803	3.8%	28.9%	7.5	5.3%	4.4%
الاتحاد	9,535,616,980	4.2%	7.3%	1.6	27.2%	4.7%
الارتباط بين الائتمان ومؤشرات الربحية		-0.35	0.24	0.70	-0.35	-0.23
المصدر: من اعداد الباحث						

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١ - إن الائتمان المصرفي يؤثر في الأداء المالي للمصارف وبالتالي ينعكس تأثيره في الاستثمار المصرفي سواء أكان هذا التأثير سلبي (عكسي) أو ايجابي (طردي).
- ٢ - من خلال تحليل مؤشرات الربحية للمصارف ومقارنتها بالائتمان الممنوح للمصارف عينة البحث اتضح إن مصرف الاتحاد هو المصرف الوحيد الذي كان منح الائتمان فيه كفوءاً لأنه اثر على الأداء المالي بصورة ايجابية (طرديّة) أي انه بزيادة الائتمان في مصرف الاتحاد تزداد كفاءة الأداء المالي للمصرف وتزداد الاستثمارات المالية الكفوءة فيه.
- ٣ - إن المصارف عينة البحث ما عدا (الاتحاد والشمال) جميعها اثر الائتمان المصرفي فيها بمؤشرات الربحية سلبياً أي بزيادة منح الائتمان يضعف الأداء المالي والاستثمار المصرفي فيها وهذا بسبب إن هذه المصارف غير كفوءة في منح الائتمان أي إن الزبائن متعثرين في أداء الديون وإن المصرف يمنح الائتمان لأشخاص غير موثوق بهم أو عدم وضع الضمانات الكافية لهم أو إن المصرف غير جدي في دراسة طلبات الإقراض وغيرها من الأسباب.
- ٤ - عند تحليل المصارف مجتمعة بالنسبة للائتمان وتأثيره في الربحية والاستثمار المصرفي نجد إن الائتمان اثر في مؤشري (العائد على حق الملكية ومضاعف الملكية) بصورة ايجابية (طرديّة).
- ٥ - عند تحليل المصارف مجتمعة بالنسبة للائتمان وتأثيره على الاستثمار المصرفي نجد إن الائتمان اثر في مؤشرات (العائد على الموجودات والعائد على الودائع والعائد على الأموال المتاحة) بصورة سلبية (عكسية) والتي تشكل الاهمية النسبية الاكبر لعينة البحث.

ثانياً: التوصيات:

١. توجيه المصارف التجارية باستخدام أساليب حديثة ومتطورة في أداء أعمالها وخصوصاً عملية منح الائتمان للوصول إلى أداء مالي متميز وبالتالي استثمار مالي امثل.
٢. على المصارف عينة البحث جعل عملية منح الائتمان في محل اهتمامها وتطويرها لكي تساعد على رفع مستوى الأداء المالي للمصرف والنهوض من بالاستثمارات المصرفية وتجعل المصرف يحقق أهدافه ويصل إلى أعلى معدلات أرباحه لان الائتمان أكثر الأنشطة المصرفية تحقيقاً للأرباح.
٣. يتحتم على المصارف التجارية الدراسة الفعلية لطلبات الزبائن التي تخص منح الائتمان وكل ما هو مختص من إجراءات لازمة لتقديم التسهيل الائتماني مثل (دراسة طلبات الائتمان وتحليل المركز المالي

للزبون وطلب الضمانات اللازمة من الزبون والاستفسار عن الزبون وغيرها).

٤. ينبغي على المصارف التجارية دراسة اوجه الاستثمارات المختلفة والتي لا تتضارب مع اهدافها العامة والاداء المالي لها في ظل الائتمان الممنوح.

٥. عمل دراسة أكثر توسعا لدراسة الائتمان في المصارف العراقية الأخرى ومقارنتها بمصارف دول أخرى تكون ناجحة في منح الائتمان وذلك للوقوف على الأسباب التي تتسبب في فشل المصارف من الاستفادة الكاملة من عملية منح الائتمان والتمكن من إدارة الائتمان بصورة متطورة.

٦. عمل دراسة تتوسع أكثر في مؤشرات الأداء المالي الأخرى (السيولة ، الكفاءة ... الخ) لغرض الوقوف على أداء المصارف التجارية والارتقاء بالأداء إلى أعلى المستويات ومعرفة سبل الاستثمارات الكفيلة بتحقيق أعلى مستويات العوائد.

المصادر:

- ١ - التقارير السنوية للمصارف العشرة عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠).
- ٢ - احمد، عبد الوهاب ،(التمويل وإدارة المؤسسات المالية) ،عمان. ٢٠٠٨.
- ٣ - إسماعيل، إسماعيل والعريبي، نضال وحمزة، محي الدين، (المحاسبة المصرفية)، دمشق، ٢٠١٠.
- ٤ - الأشقر، عمر سليمان ،(دراسة شرعية في بطاقات الائتمان)، عمان، ٢٠٠٩.
- ٥ - آل علي، رضا صاحب، (إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر)، عمان، ٢٠٠٢.
- ٦ - تيم، فايز احمد، (الإدارة المالية)، عمان، ٢٠٠٩.
- ٧ - الجزار، جعفر، (البنوك في العالم أنواعها وكيف نتعامل معها)- بيروت، ١٩٩٣.
- ٨ - الجزائري، نائل رسول سعيد، (السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي)، رسالة ماجستير/الكلية التقنية الإدارية، بغداد . ٢٠٠٨.
- ٩ - حداد، فايز سليم، (الإدارة المالية)، عمان، ٢٠٠٩.
- ١٠ - الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد، (إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، عمان، ٢٠٠٨.
- ١١ - الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (تأثير الآليات الداخلية للحاكمة على الأداء والمخاطرة المصرفية) أطروحة دكتوراه / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ١٢ - خلف، فليح حسن (البنوك الإسلامية)، عمان، ٢٠٠٦.
- ١٣ - الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وانجرو، إيمان (التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي) مجلة جامعة تشرين . مج ٢٨، ٢٠٠٦.
- ١٤ - الرفاعي، عمر بسيم (معجم مصطلحات إدارة الأعمال) حلب، ٢٠٠٨.
- ١٥ - الزعبي، هيثم محمد (الإدارة والتحليل المالي) عمان، ٢٠٠٠.
- ١٦ - الزوام، محمد و إبراهيم، مختار (إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية)، ٢٠٠٩.
- ١٧ - سعيد، عبدالسلام لفقة (إدارة المصارف)، بغداد، ٢٠١٣.
- ١٨ - السيبي، صلاح الدين (الإدارة العلمية للمصارف التجارية) بيروت، ١٩٩٧.
- ١٩ - السيبي، صلاح الدين (لتسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد) بيروت، ١٩٩٨.
- ٢٠ - السيبي، صلاح الدين (الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة) بيروت ، ١٩٩٨.
- ٢١ - السيبي، صلاح الدين (نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء) بيروت، ١٩٩٨.
- ٢٢ - الشريف، وفاء. نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ، عمان: دار النفائس . ٢٠١٠.

- ٢٣ - شقير، فائق والأخرس، عاطف وسالم، عبد الرحمن (محاسبة البنوك)، عمان، ٢٠٠٢.
- ٢٤ - الشماع، خليل محمد حسن (إدارة المصارف)، بغداد، ١٩٧٥.
- ٢٥ - الشوبكي، سمير عماد (المعجم الإداري) عمان، ٢٠٠٦.
- ٢٦ - الصائغ، محمد وأبو حمد، رضا (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية) المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء . مج ٣ . ع ١١٤ . ٢٠٠٦.
- ٢٧ - العامري، محمد علي (الادارة المالية الحديثة)، عمان، ٢٠١٣.
- ٢٨ - العامري، محمد علي (الادارة المالية)، عمان، ٢٠٠٧.
- ٢٩ - العجلواني، محمد محمود (البنوك الإسلامية)، عمان، ٢٠١٠.
- ٣٠ - عوض الله، زينب والفولي، أسامة محمد (أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي)، بيروت ، ٢٠٠٣.
- ٣١ - فريج، سامي محمد (التخطيط للعقد)، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- ٣٢ - فهد، نصر حمود مزنان (اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية) عمان، ٢٠٠٩.
- ٣٣ - اللوزي، سليمان، وزويلة، مهدي والطروانة مدحت (إدارة البنوك) عمان، ١٩٩٧.
- ٣٤ - الموسوي، حيدر يونس كاظم (اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية) أطروحة دكتوراه/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.
- ٣٥ - النعيمي، عدنان، والساقي، سعدون وسلام، اسامة عزمي وموسى شقيري نوري (الادارة المالية النظرية والتطبيق)، عمان، ٢٠٠٩.
- ٣٦ - هندي، منير (ادارة المنشآت المالي واسواق المال)، الاسكندرية، ٢٠١١.
- ٣٧ - هندي، منير (الإدار المالية مدخل معاصر)، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

38- Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin. Principles of Corporate Finance. 10th, ed. New York: McGraw-Hill. 2011.

39-Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F.. Fundamentals of Financial Management. 12th, ed. South-Western. 2009.

40-Getman, Lawrence J . Principles Managerial Finance .. Person . 2006.

41-Horne, James C. Van & Wachowicz, John M.. Fundamentals of Financial Management. 13th,

- ed. Edinburgh Gate: Pearson Education Limited. 2009.
- 42-Lashor,William R . Financial Management Apractical Approach . 2008.
- 43-Rose,S Peter . Commercial Bank Management . International Ed .Hill . 2002.
- 44-Ross,Stephen A &Westerfild,Randolph W & Jordan,Bred Ford D . Fundamentals of Corporate Finance . 7th Ed . Irwin McGraw-Hill . 2006.
- 45-Ross, Stephen A. &Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D.. Fundamentals of Corporate Finance. 9th, ed. New York: McGraw-Hill. 2010.
- 46-Weaver,Samual C & Weston, J Fred . Strategic Financial Management . 13th Ed . Thomson South-Western . 2008.

٤٧ - موقع سوق العراق للأوراق المالية (isx-iq.net).